

## الإصلاح المالي في الجزائر بين منطقتي اقتصاديات الاستدانة ومنطق اقتصاديات الأسواق المالية

الأستاذ الدكتور: قدي عبد المجيد  
أستاذ التعليم العالي - جامعة الجزائر

### مدخل:

تمر الاقتصاديات في سيرها بمجموعة من الأزمات والمشاكل التي تستدعي الإصلاح من حين لآخر. وإذا كان الإصلاح ليس مجرد مفهوم اقتصادي، فإنه بالإضافة إلى ذلك مفهوم ديناميكي متحرك يعبر عن الجهد المبذول في سبيل تغيير أوضاع قائمة بتحديد أهداف يراود إدراكها، انطلاقاً من أرضية معيارية وخلفية مذهبية معينة. وتحتوي عملية الإصلاح على تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بحيث تشمل هذه العملية على ديمقراطية سياسية وحرية اقتصادية تقود إلى إحداث تغيير في سلوك الأفراد والمؤسسات.

### 1- الإصلاح النقدي أم العيني أيهما

#### الأول؟

يتكون الاقتصاد من دائرتين:

- الدائرة الحقيقية أو العينية والتي تتكفل بإنتاج السلع والخدمات،
- الدائرة المالية والنقدية والتي تضمن تمويل الاقتصاد.

يستهدف الإصلاح الاقتصادي كلا الدائرتين، إلا أن ثمة نقاشاً وجدالاً يطرح في أكثر من بلد حول أي الدائرتين أولى بالإصلاح من حيث الأسبقية. وتجارب الدول في هذا المجال عديدة، فمنها من بادر إلى إصلاح الدائرة النقدية

والمالية مؤجلاً إصلاح الدائرة العينية باعتبار الأولى إحدى مكونات المحيط الذي تعمل فيه الثانية ووسيلة تفاعل تضمن استمرار عملية الإنتاج وتوسعها. وهناك من الدول من بادر إلى إصلاح الدائرة العينية مؤجلاً إصلاح الدائرة النقدية والمالية.

يعتمد الإصلاح النقدي والمالي على محورين:

- أ- المحور الأول: ويتعلق بتطوير الأنظمة المصرفية، من خلال:
  - التقيد بمعايير لجنة بازل حول الأداء المصرفي،
  - الابتعاد عن الإئتمان الموجه،
  - أبعاد الخزينة العمومية عن النظام المصرفي،
  - إدارة السياسة النقدية عن طريق الأدوات غير المباشرة،
  - تحرير أسعار الصرف،
  - إصلاح ومراجعة الإطار القانوني والتنظيمي لعمل المصارف،
  - إعادة هيكلة المصارف العمومية بإعادة رسميتها وتأهيلها.
- ب- المحور الثاني: ويتعلق بالانتقال من اقتصاديات المديونية نحو اقتصاديات الأسواق المالية، من خلال:
  - الفصل بين السوق البنكية للبنوك وباقي الأسواق النقدية والمالية،
  - العمل على تحسين كفاءة الأسواق المالية.

## 2- منطق الإصلاحات الاقتصادية في

الجزائر:

اتجهت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في نهاية الثمانينات من القرن العشرين وبداية التسعينات إلى الاهتمام بالمؤسسة الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات. وهذا من خلال إعادة النظر في أساليب تسييرها وتنظيمها. وهذا عن طريق تمكينها من أخذ أشكال قانونية جديدة مثل شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات بالأسهم، وإعطائها الاستقلالية في التسيير وفصلها عن الوصاية المباشرة للوزارات. حتى تتمكن المؤسسة من التكيف مع منطق وآليات السوق.

وكان الهدف من ذلك إحداث قطيعة مع منظومة الاقتصاد المخطط المركزي وإعادة الدولة للقيام بوظائفها التقليدية في الضبط الاقتصادي وتنظيم الحوار الاقتصادي.

ولقد كانت هذه الإصلاحات مدفوعة بالأوضاع الاقتصادية السائدة آنذاك والناجمة عن انهيار أسعار النفط، مما جعل الخزينة العمومية غير قادرة على تمويل الكثير من الأنشطة الاقتصادية في ظل تفاقم العجز الموازي من جهة والاتجاه المتزايد نحو الاستدانة الخارجية من جهة ثانية.

ولقد تم الاتجاه نحو المؤسسة العمومية كونها من جهة أداة لخلق الثروة وتوليد مناصب الشغل، ومن جهة ثانية كونها مستقطبة للكثير من الموارد المالية سواء في شكل مساعدات استغلال ( دعم أسعار) أو إعانات في سبيل البقاء والاستمرار ومن ثم المحافظة على مناصب الشغل. وهذا ما جعل الاهتمام بالمنظومة المالية والمصرفية متأخرا.

والمفارقة هي أنها إحدى مكونات المؤسسة. ومن ثم فإن طريقة تسييرها وأدائها لهما أثر مباشر عليها.

إن إصلاح المؤسسة العمومية لم تكن له آثار إيجابية على نتائج الأمر الذي جعل البنوك - كونها عمومية-تمول مؤسسات غير ناجعة. ومن ثم فإن منطق دراسة الجدوى وملاءة المؤسسة غير مطروح لديها أصلا كونها ليست مهددة بالإفلاس، حتى وإن كان ذلك ممكنا من الناحية النظرية.

## 3- معالم إصلاح النظام المصرفي في

الجزائر:

إن المسعى الذي بادرت به الجزائر في الإصلاح الاقتصادي هو إعطاء الأولوية لإصلاح الدائرة العينية عن طريق المحاولات المختلفة لإصلاح المؤسسات العمومية، سواء كان ذلك عن طريق اعتماد برامج إصلاح ذاتية أو عن طريق برامج إصلاح مدعومة من قبل المنظمات الدولية. وبهذا نفسر تأخر ظهور قانون النقد والقرض إلى سنة 1990 في حين صدر القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية في سنة 1988.

وبالرغم من تأخر صدور القانون المتعلق بالنقد والقرض إلا أنه اعتبر في وقته بحق ثورة مصرفية، ذلك أنه سعى إلى إصلاح النظام المصرفي على أكثر من صعيد، من بينها:

- إعادة الاعتبار لدور البنك المركزي، وتأهيله لإدارة السياسة النقدية بشكل تقليدي وكلاسيكي؛

- منح بنك الجزائر الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية، باعتبار الاستقلالية إحدى ضمانات مصداقية السياسة النقدية، وأحد العوامل المساعدة

على الاقتصاديات، مثل تهديد استقرار النظام المصرفي نتيجة فقدان الثقة لأن كفاءة البنوك ونجاحها يتوقفان على السمعة والمصداقية. وهكذا حرصت المنظمات الدولية على ادماج البنوك في استراتيجية مكافحة غسيل الأموال لمنعها - أي البنوك - من أن تكون وسيلة في يد المجرمين لتبييض الأموال القذرة. وهذا بتعزيز قدرات الرقابة المصرفية وإنشاء أنظمة للاستعلام المالي تكون البنوك طرفاً فيها، فضلا عن تبادل المعلومات مع الهيئات المعنية بمحاربة الظاهرة.

لقد أسفرت برامج الاستقرار والتعديل الهيكلي المبرمة مع المنظمات الدولية عن التزام الحكومة بمجموعة من الإجراءات ذات الطابع النقدي والمالي. وهكذا نسجل الإلتزام ابتداء من سنة 1994 بما يلي:

- استخدام الأدوات غير المباشرة للتعديل النقدي وبموجب ذلك تمت العودة إلى معدل الاحتياطي الإجمالي،
- اعتماد سوق بين البنوك لتحديد سعر صرف الدينار الجزائري بعد تخفيضه أولاً بنسبة 47 بالمائة، وفق منطق العودة إلى حقيقة الأسعار،
- الحد من التوسع النقدي بوضع القيود على لجوء الحكومة إلى بنك الجزائر لتمويل العجز الموازني،
- إعادة تمويل البنوك التجارية العمومية، وإعادة تحويل الحقوق المصرفية غير المنتجة إلى سندات خزينة،

على تركيز أهداف السياسة النقدية حول هدف الاستقرار واستهداف التضخم؛

- الفصل بين دور الدولة كمالك لرأس المال البنوك العمومية وبين ضرورات التسيير وفق قواعد السوق؛

- فسح المجال أمام البنوك الخاصة والأجنبية للتشكل والعمل بما يعزز المنافسة بين البنوك،

- إعادة هيكلة البنوك العمومية لكي تصبح قادرة على القيام بالعمليات المصرفية بشكل سليم وفق قواعد المتاجرة بالاعتماد على مبدأ العائد والمخاطرة. وهكذا تمت إعادة رسملة البنوك.

مثل هذه الاعتبارات ما فتئت تواجه تحديات تفرزها تطورات البيئة العالمية وتطورات العمل المصرفي، من بينها:

- اتجاه البنوك نحو الشمولية والابتعاد عن التخصص، وتوسع محفظة النشاط المصرفي،
- تطور الصناعة المصرفية بظهور المنتجات المصرفية الجديدة بما فيها النقود الإلكترونية،
- اتجاه البنوك نحو الاندماج تحت دوافع عديدة مثل تحقيق وفورات الحجم، والنمو والتوسع، زيادة القدرة على المنافسة الدولية أو زيادة القدرة على مواجهة المخاطر. ولقد قادت حركة الاندماج المصرفي إلى ظهور وضعيات احتكارية أو شبه احتكارية وتركز في الصناعة المصرفية قد يؤدي إلى الحد من الاختيارات المتاحة أمام الزبائن،

- اعتبار البنوك قناة لبعض الجرائم الاقتصادية مثل تبييض رؤوس الأموال. وبالتالي ضرورة انخراط البنوك في مكافحة هذه الظاهرة لما لها من مخاطر وانعكاسات

هذا الوضع دفع السلطات النقدية إلى تبني الصرامة في اعتماد البنوك الخاصة من خلال رفع سقف رأس المال الأدنى المطلوب للممارسة المصرفية إلى مليارين وخمسمائة مليون دينار جزائري، وهذا بموجب النظام 04-01 الصادر في مارس 2004. وإعطاء مهلة للبنوك القائمة مدتها سنتان لتوفيق أوضاعها مع هذا النظام. ولقد كانت هذه البنوك عاجزة عن الوفاء بهذا المطلب. وفي إطار تعزيز الأمن المالي تم تحديد معدل الأموال الخاصة والموارد الدائمة بمستوى لا يقل عن 60 بالمائة.

- لم يؤد فتح رأس مال بعض البنوك العمومية إلى الإقبال على شرائها أو المساهمة فيها من قبل المتعاملين الأجانب، وهذا لاعتبارات تتعلق بتقييمهم السلبي لمناخ الأعمال في الجزائر من جهة، ولشكوكهم في قدرات هذه البنوك من جهة ثانية.

- في ظل تعثر عملية خوصصة المؤسسات العمومية لم تتم المبادرة إلى خوصصة البنوك العمومية وبقاء الجهاز المصرفي مهيمنا عليه بالقطاع العام، إذ بالرغم من بلوغ شبابيك البنوك 1183 عام 2004، نسجل منها 90 بالمائة شبابيك للبنوك العمومية، و92 بالمائة من النشاط المصرفي تقوم به البنوك العمومية.

- بروز بعض الشك في مدى قدرة بنك الجزائر على مراقبة أداء الجهاز المصرفي الجزائري بعد فضائح بعض البنوك الخاصة، وهو الأمر الذي استدعى مراجعة قانون النقد والقرض بموجب الأمر 03-11. وتم في هذا الأمر التركيز على الضمانات وتدقيق مهام اللجنة المصرفية في مجال المراقبة. إلا أن هذه المراجعة اعتبرت من قبل

- توسيع تشكيلة الأدوات المالية، وهذا بتشكيل سوق للأوراق المالية ووضع هيئة لمراقبة عمليات البورصة،  
- إعطاء صندوق التوفير والادخار صفة البنك المتخصص في القروض العقارية في ميدان السكن.

#### 4 - مشاكل النظام المصرفي الجزائري بعد

##### الإصلاح:

لقد أسفرت الإصلاحات الاقتصادية المدعومة في الجزائر عن تحقيق بعض النجاحات تمثلت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإرجاع الاقتصاد الجزائري إلى حالة من النمو الاقتصادي عبرت عنها معدلات النمو المختلفة المحققة خلال السنوات الماضية.

#### الجدول رقم 01: معدلات النمو

##### الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2004

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو	2.4	2.1	4.7	6.9	5.2

المصدر: Banque d'Algérie, Rapport Annuel, 2004, p163.

بالرغم من كل هذا وجد النظام المصرفي الجزائري نفسه أمام مفترق طرق مطبوع بمجموعة من الملاحظات، أهمها:

- إن تجربة البنوك الخاصة كانت محل شك وحذر شديدين، نتيجة التجارب الفاشلة لبعض البنوك بشكل قاد اليوم إلى غياب كلي للبنوك الخاصة الجزائرية عن المشهد المصرفي نتيجة حلها، وأعلانها الانسحاب من النشاط المصرفي.

44	42.6	43.5	31.3	29.4	القطاع الخاص
00	00	00	00	00	الإدارة
100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: Banque d'Algérie, Rapport Annuel, 2004, p175

ولا ينسجم هذا التوزيع للقروض مع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات.

الجدول رقم 03: تطور بنية الناتج المحلي الخام حسب القطاعات القانونية ما بين 2000-2004

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
القطاع العام	25.2	23.6	23.12	22.9	21.8
القطاع الخاص	74.8	76.4	76.9	77.4	78.2

المصدر: Ministère des petites et moyennes entreprises et de l'artisanat. Bulletin du secteur de la PME et de l'artisanat, 2005, p47.

ويمكن أن نستشف من ذلك أن المشكلة الأساسية التي تعاني منها البنوك هو عدم قدرتها على التحلي عن ذهنية وعقلية ضرورة أن تكون في خدمة القطاع العام لا غير، بعيدا عن معايير المردودية والقدرة على التسديد.

- بالرغم من مرور أكثر من خمسة عشر عاما على صدور قانون النقد والقرض، إلا أن هناك بعض الآليات الرقابية في مجال المخاطر قد تم

بعض المحليين تراجعوا عن استقلالية بنك الجزائر بعد أن تم التحلي عن تحديد مدة تعيين محافظ بنك الجزائر ونوابه.

- إن مسألة استقلالية السلطة النقدية مسألة هامة في الأداء المصرفي. فلقد أدى التدخل السياسي في عملية التنظيم والرقابة في المجال المصرفي في دول جنوب شرق آسيا في الفترة 1997-1998، إلى تأخر إدراك حدة الأزمة وتأخير اتخاذ الإجراءات اللازمة، ومن ثم تعميق الأزمة في نهاية المطاف.

- وجود اختلال كبير في تعامل البنوك مع القطاعات الاقتصادية. فرغم فائض السيولة لدى البنوك بحيث بلغت الموارد المالية لديها سنة 2004 مستوى 2299.3 مليار. ج بزيادة مقدارها 71 بالمائة عن سنة 2001، يمثل هذا المبلغ 37.62 بالمائة من الناتج المحلي الخام، وهذا في الوقت الذي بقيت فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكو من ضعف التمويلات الممنوحة. ربما يعود ذلك إلى ضعف الضمانات لدى المؤسسات. كما نلاحظ هذا الاختلال في التعامل بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهذا من خلال بنية القروض المقدمة للاقتصاد.

الجدول رقم 02: تطور بنية القروض المقدمة للاقتصاد حسب القطاع العام والخاص بين 2000-2004

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
القطاع العام	70.6	68.6	56.5	57.3	56

-عدم التزام بعض البنوك ومنها العمومية) قضية شركة تونيك) بعدم تركيز المخاطر نتيجة عوامل سياسية وضغوطات..... وكلما زاد تركيز المخاطر كلما ازداد احتمال حدوث الخسائر. والأسلوب التقليدي المعتمد في ذلك هو تحديد حجم التزامات الزبون الواحد أو مجموعة من الزبائن كنسبة من حجم رأسمال البنك، أو تحديد حجم استثمارات البنك في قطاع معين.

- عدم قدرة البنوك الجزائرية - إلى حد الآن - على التكيف مع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فلقد أدت زيادة تقديم الخدمات المصرفية التقليدية أو الجديدة عبر استخدام وسائل الاتصال الالكترونية المفتوحة إلى بروز أنواع جديدة للممارسة المصرفية، تدعى الصيرفة الإلكترونية. وكان من افرازات ذلك حاجة البنوك إلى العمل على شبكات الانترنت كون البنوك في حاجة إلى معلومات عن زبائنها والمنافسة وكذلك الأوضاع الاقتصادية. ولقد ساهمت هذه التكنولوجيا في تطوير وتنويع المنتجات المصرفية من جهة وتنويع أسواق البنوك من جهة ثانية.

ولقد طرح هذا المنحى مشكلتين أمام البنوك الجزائرية:

- افتقار العديد منها إلى الموارد البشرية المؤهلة لإدارة هذا النوع من العمليات وإدارة المخاطر المرتبطة بها.
- زيادة احتمال حدوث عمليات الاحتيال المالي نتيجة صعوبة وتعقد الأساليب المعتمدة في التأكد من هويات الزبائن.

إقرارها بموجب هذا القانون، إما أنها لم تنطلق بصفة جدية أو أنها انطلقت متأخرة منها:

\*مركزية الميزانيات التي يعترف محافظ بنك الجزائر في عرضه أمام البرلمان في نوفمبر 2005 أنها لازالت في مرحلة التجارب والاختبارات ومرحلة التقديم الإعلامي على مستوى البنوك والمؤسسات المالية،

\*مركزية المخاطر التي يبدو أنها لم تنطلق إلا مع بداية الألفية الثالثة، حتى وإن عكست تطورا في مستوى وحجم تصريحات البنوك بحيث انتقلت التصريحات من 17502 تصريح سنة 2002 إلى 24816 تصريح سنة 2004،

\*مركزية عوارض الدفع، وهي عبارة عن آلية لرصد الشيكات بدون رصيد أو ذات الأرصدة غير الكافية. ولقد بين أداء هذه المركزية الحجم الكبير للزبائن الممنوعين من إصدار الشيكات الذي وصل إلى 5805 سنة 2004. وهذا من شأنه تعزيز مصداقية الشيك كوسيلة آمنة للدفع.

-عدم قدرة الكثير من البنوك على الالتزام بالمعايير المصرفية المحددة في القانون. إذ يسجل محافظ بنك الجزائر أنها تعاني من نقائص في ميدان:

- \* التطابق مع التنظيم المصرفي
- \* الانطلاق في نشاطها
- \*الخزينة
- \* التحكم في التسيير والرقابة الداخلية
- \*مدى احترام القواعد الاحترازية
- \*التصريح في المواعيد المحددة
- \* نشر الحسابات السنوية في مواعيدها

المحددة.

**5 - ظروف وشروط السوق المالية في****الجزائر:**

لقد تم تكوين السوق المالية للجزائر بطريقة منظمة بعد صدور المرسوم التشريعي 10/93 المتعلق بسوق القيم المتداولة بتأسيس بورصة الجزائر. ولقد حددت شروط القيد فيها على النحو التالي:

- أن تكون القيم مصدرة من قبل شركة أسهم،
- أن تكون الأسهم موزعة على الأقل على 100 حامل
- أن يكون الحد الأدنى لرأس المال الشركة موضوع القيد على الأقل 100 مليون دينار
- أن يتم نشر الوضعية المالية للمؤسسة للسنتين الأخيرتين قبل طلب الدخول إلى البورصة
- تقديم مجموعة من البيانات تحدد لها لجنة مراقبة عمليات البورصة
- أن تكون هذه المؤسسة قد حققت أرباحا في الدورة المحاسبية السابقة للقيد في البورصة
- أن تخضع لتقييم أصولها من قبل خبير محاسبي وأن يكون هذا التقييم موضوع تقرير بذلك
- أن يكون لدى المؤسسة هيئة رقابة داخلية.

**6- وضعية بورصة الجزائر:**

تعتبر شركة سوناطراك من أولى الشركات التي أنشأتها السلطات العمومية بعد الاستقلال في مجال المحروقات والذي كان تحت هيمنة السلطات الفرنسية. وذلك قصد النهوض بالاقتصاد الوطني ونظرا لكون قطاع المحروقات هو مرتكز الاقتصاد

الجزائري ، وهو تحت رقابة شركة سوناطراك سعت هذه الأخيرة إلى إطلاق قرض سندي قيمته 5 ملايين دينار جزائري عبر بورصة الجزائر كعملية بيداغوجية للجمهور الجزائري في كيفية التعامل مع البورصة.

حيث تمّ في شهر أكتوبر 1999 تسعير سند سوناطراك و تداوله في البورصة على امتداد خمس سنوات بنسبة فائدة تقدر بـ 13% . وقد تم تقسيم هذا القرض السندي إلى 115000 سند على النحو التالي:

- 25000 سند بقيمة 100000 دج

- 40000 سند بقيمة 50000 دج.

- 50000 سند بقيمة 10000 دج

ولقد كان رد فعل الجمهور الجزائري ايجابيا، حيث تفاعل مع هذا القرض بالإقبال على شرائه. وكانت شركة مركب الرياض سطيف من بين المؤسسات الناجحة في السوق الجزائري. ولهذا سعت للقيد في البورصة بطرحها للبيع 1 مليون سهم بمبلغ 2300 دج للسهم الواحد في إطار خوصصة جزئية قصد رفع رأس مال هذه الشركة. ومن المؤسسات المقيدة في بورصة الجزائر مؤسسة صيدال المتخصصة في الصناعة الصيدلانية حيث تقوم بإنتاج وتسويق عددا كبيرا من المنتجات للاستهلاك البشري.

حيث حصلت على تأشيرة

لجنة التنظيم ومراقبة عمليات البورصة للدخول للبورصة بتاريخ 24 ديسمبر 1998، بعد استيفاء الشروط المطلوبة حيث حدد السعر العمومي لبيع السهم بمبلغ 800 دج، لعدد من الأسهم يصل 250 ألف سهم.

طرف بنك الجزائر بما في ذلك إمكانية تحويل الأرباح .

#### 7- عوائق تطور البورصة في الجزائر:

يعود عدم تطور البورصة في الجزائر إلى مجموعة من العوائق من أبرزها:

- حادثة الأداة والخوف منها، خاصة وأن التعامل مع البورصة يفرض شفافية البيانات، مما يسمح لإدارة الضرائب بمراقبة أفضل للنشاط الاقتصادي ومنه التهرب الضريبي.

- الاعتياد على حماية الدولة ، ومن ثم الخوف من المخاطرة. يغذي ذلك عدم رغبة العائلات في توظيف مدخراتها، وهذا ما يؤشر عليه ضعف تداول أسهم الشركات المقيدة حاليا.

- ضعف الدخل الفردي ذلك أن هناك علاقة كبيرة بين مستوى الدخل الفردي وتوجيه الادخار نحو التوظيف في القيم المتداولة ، فارتفاع مستوى المعيشة للمجتمع يسمح برفع حجم الادخار الخاص وعرض رؤوس الأموال التي تبحث عن فرص الاستثمار في البورصة.

- تقليدية تمويل النفقات العمومية بالاعتماد شبه الكلي على الجباية دون الالتفات إلى البدائل التمويلية الأخرى، من ذلك اللجوء إلى الادخار العمومي لأن القرض الممنوح للدولة من قبل الجمهور يتمتع بضمانة أكبر من القروض الممنوحة للشركات.

- سيطرة الطابع العائلي على المؤسسات مما يجعلها غير مؤهلة أصلا للقيود في البورصة.

- ضعف أداء الجهاز المصرفي لأن الجهاز المصرفي عامل أساسي في نمو الأسواق المالية

ويعتبر فندق الأوراسي المؤسسة الثالثة المقيدة في بورصة الجزائر بعد فتح رأسماله وطرح جزء منه للبيع.

وقصد تفعيل بورصة الجزائر قررت السلطات العمومية خلال السداسي الثاني لسنة 2005 طرح 11 مؤسسة عمومية تنتمي لست شركات تسيير ومساهمة للقيود في بورصة الجزائر على دفعات.

هذه المؤسسات هي كالتالي:

- موانئ سكيكدة - وأرزويو - وبجاية
- فندق الجزائر
- الهيئات الوطنية للمراقبة التقنية للبناء بالوسط والشرق والغرب
- بالإضافة إلى مصانع للإسمنت مثل: " مصنع عين الكبيرة "
- المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية.

إلا أنه سرعان ما تم التخلي على هذا المسعى، وعرض المؤسسات المعنية للبيع عبر مناقصات دولية خارج البورصة ولا زالت هذه العملية قيد الإنجاز.

الملاحظة التي يمكن تسجيلها هو أن القطاع الخاص متردد ومتحفظ في الدخول إلى البورصة. كما تسعى السلطات العمومية إلى تحديث بعض الآليات والميكانيزمات المرتبطة بتسيير البورصة مثل إدخال التسعيرة الإلكترونية ضمانا لاحترام المعايير الدولية، والسماح للمؤسسات والشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب بالمساهمة في البورصة على خلفية الأنظمة المعتمدة من



تتطور بورصة الجزائر وتفتح على التحولات العالمية في هذا المجال، و ما لم تستطع البنوك الجزائرية مرافقة هذه الاستثمارات لضمان تمويلها وتقديم الخدمات المواتية لها.

حيث تساهم في تعبئة الادخار وتوفير الفرص الاستثمارية في صورة مشاريع وكذا التوسط بين عرض السيولة النقدية الفعلية والطلب الحقيقي عليها .

## خاتمة:

إن ثمة جهودا مبذولة من أجل عصرنة النظام المصرفي الجزائري، كاصلاح نظام الدفع للمبالغ الكبيرة ووضع نظام للانداز المبكر يسمح بكشف صعوبات البنوك قبل حدوث الأزمات. كما أن السياسة النقدية المنتهجة استطاعت التحكم في مستويات مقبولة للتضخم، ومكنت من ضمان استقرار سعر صرف الدينار. كما أن المجاميع النقدية تنمو بمعدلات معقولة. إلا أن هذا غير كاف بالنظر إلى المكانة المتأخرة التي تحتلها البنوك الجزائرية ضمن البنوك العربية، فضلا عن كون الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يؤدي إلى خلق مناخ متسم بالتحريم المالي، وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا للبنوك الجزائرية أمام تنامي توطين فروع البنوك الأجنبية في الجزائر والتي وصلت إلى ستة فروع إلى حد الآن فضلا عن مكاتب الربط لبعض البنوك الأجنبية الأخرى.

إن الاعتماد شبه الكلي في تمويل الاقتصاد على البنوك وإهمال تطوير البورصة لايساعد على تنويع أشكال التمويل، ولا يسمح للمستثمرين بالحصول على موارد مالية ملائمة لطبيعة الاستثمار .

أن انفتاح الاقتصاد الجزائري أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة يكون غير كاف مالم

## المراجع

- 1- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- 2- -----، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: محاولة تقييمية" في **les cahiers de CREAD**، العدد 61، الثلاثي الثالث 2002.
- 3- حسني علي خربوش، خالد عبد العال الزعبي، محمد عيسى العبادي، "العوامل المؤثرة في درجة الأمان المصرفي الأردني: دراسة ميدانية" في مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والادارة، المجلد 18، العدد 2، سنة 2004.
- 4- مارك كوينتن، مايكل تيلور، هل ينبغي أن تكون الهيئات التنظيمية المشرفة على القطاع المالي هيئات مستقلة، سلسلة قضايا اقتصادية رقم 32، واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2004.
- 5- صندوق النقد العربي، دور السلطات النقدية في مكافحة غسل الأموال، ورقة عمل، أبريل 2003.
- 6- محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر 2004، تدخل محافظ

بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني،  
نوفمبر 2005.

7- القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض  
الصادر في 14 أبريل 1990.

8- الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض  
الصادر في 26 أوت 2003.

9- Nashashibi k. et autres, Algérie: stabilisation et transition à l'économie de marché, Washington: FMI, 1998.

10- Banque d'Algérie. Rapport annuel 2004.

11- Ministère des petites et moyennes entreprises et de l'artisanat, Bulletin des données économiques du secteur de la PME et de l'artisanat. Année 2005.